ضمان الحياة

افاضت المجلة الفرنسوية في وصف شركة ضمان الحياة أنشئت في مدينة تورين من اعمال ايطاليا في العهد الاخير وقد خالف القائمون بها جميع شروط الشركات المؤسسة من هذا النوع حتى الآن واليك محصل ما قالت : من نقص شركات ضمان الحياة الحالية انه لا يمكن للفقراء ان ينتفعوا منها فلو فرضنا ان احدهم مثلا اراد ان يضمن حياته على عشرة آلاف فرنك عند احدى الشركات المعروفة يقضى عليه ان يؤدي مسانهة خمسمائة فرنك فان مات قبل الاجل المضروب وهو عشرون سنة مثلاً تقبض اسرته عشرة آلاف فرنك وان عاش الى ما بعد هذه المدة يقبض رأس ماله اي عشرة آلاف بدون فائدتها. وفائدتها مهما قلت لا تنزل عن ثلاثة ونصف في المئة فيكون مجموع فائدة هذا المبلغ في خلال هذه المدة الفا فرنك على ان شركات الضمان الكبرى تأخذ فائدة اموالها من خمسة الى ستة في المئة

وهاك احصاء فيما وزعته شركات الضمان الرئيسة في العالم منذ تأسيسها حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٤ .

اسم الشركة وزمان تاسيسها	ما اعطته للساهمين فرنك	ما دفعته للمضمونين فرنك
العمومية (باريز) ١٨١٩	١٣١ر٥٠٣ر٧٠٦	١٠٤ر٦٨٧ر١٥٣
الاتحاد ١٨٢٩	١٩٤٣٥٨٨٨	١٨٧٧٨٩١٧
الوطنية ١٨٣٠	١٠٣٤٠٢٧٥٠	٧٧٣٣٨١٢٢
عنقاء مغرب ١٨٤٤	٣٦٥٠٥٨٤٧	٣٩٧٢٥٠٤٥
نيويورك	لم تعط شيئاً	٤١١٥٧٤٩٤٣

ومن هذا الاحصاء يتضح لك ان شركات الضمان اخذت ممن ضمنت لهم حياتهم مليارًا من الفوائد وزعت منها ٢٨٠ مليوناً على المساهمين و٢٤٠ مليوناً على المضمونين ولذا كان من يضمنون حياتهم آلة لهذه الشركات المالية تستعملها لتنال منها كل فائدة وعائدة ولا بدع اذا حرصت كثيرًا على ان يعيش المضمونون المدة المتفق عليها لئلا تعطيهم قبل الوقت ما لم تكن قبضته كله منهم و ربحت منهم الفائدة

اما الشركة الجديدة فقد أسست بدون رأس مال و رأس المال يستدعي أناساً يقومون على استثماره. بل ان اعضاء صندوق الضمانة هم متكافلون متضامنون فيصفي كل سنة حساب ما يجمع من جميع المضمونين اي انه يوزع بين أسرات من ماتوا في خلال السنة من المشتركين

فيعود المجموع من المال على عياله اذا مات احدهم وربما بلغ المال مبلغاً حسناً . ويشترك في هذه الجمعية الرجال والنساء والشبان والشيوخ والاغنياء والعملة فاذا مات من كل الف شخص منهم في خلال السنة الثنتان وعشرون نسمة وهو معدل الوفيات في كل الف ساكن في ايطاليا وفي جملتهم الاولاد الذين يكثر الموت بينهم واستثني من ذلك من استثنتهم الشركة من الاطفال والشيوخ وكان المشتركون كما في قاعدة الجمعية من اهل سن العشرين الى الخامسة والاربعين ممن لا يتجاوز المتوفى منهم عشرة في الالف — اذا كان هذا فيصيب اسرات من مات عميدها مبالغ من المال وهذه الجمعيات تنقسم الى طبقات لا يسوغ لكل طبقة ان تعمل ما خصصت نفسها له قبل ان يبلغ عددها الف نسمة فاذا فرضنا ان اعضاء طبقة يدفع كل منهم فرنكاً في الشهر او اثني عشر فرنكاً في السنة فيكون مجموع ما يدفعون كلهم في السنة ١٢٠٠٠ فرنك . يوزع هذا المبلغ على العشر اسرات التي يموت اربابها في خلال السنة بحسب التقدير فيصيب كل اسرة مات احد من ضمنوا حياتهم لمنفعتها بعدهم الف ومائتا فرنك . فاذا وضع الفرد في مدة خمس عشرة سنة مئة فرنك في السنة ومات في خلال هذه المدة تأخذ اسرته عشرة آلاف فرنك واذا عاش فلا يأسف على المبلغ الذي وضعه كل سنة لانه زهيد . ولا يحتقر مبلغ عشرة آلاف فرنك تناله اسرة بعد فقد ربها وبدونه تتمزق وتتشتت اما هذا المبلغ فيكفيها لوفاء بعض الديون واستئجار مسكن والانفاق ريثما تجد لها موردا آخر او تتهاجر بها او تعلم بها ولداً .

ومن الصعب على صغار المستخدمين كمعلمي المدارس وصغار التجار وفتيان القضاة والاطباء ان يدفعوا كل سنة مثلاً خمسمائة فرنك كما هو الحال في شركات الضمان القديمة في زمان كثرت فيه ضروب النفقات واذا قدر المشترك ان يدفع سنة لا يستطيع ان يدفع الثانية والا فانه يضطر ان يحرم نفسه من كل لذة ونعيم ليوفي قسطه السنوي وعلى العكس في هذه الجمعية او الشركة الجديدة . ولذا اخذت شركات الضمان الاخرى تحاربها وتتهمها بسوء القصد على ان الناس لم يدخلوا فيها بالالوف بل بعشرات الالوف وما دام امرها بيد القائمين عليها فانها مضمونة النتيجة وقوة المجموع اكثر من قوة الافراد